

والنفساء يومان في وقت النفساء أربعين يوماً وكل من الحيض والنفساء يمنع امتناع ما تحت الأزار كما

مطلقاً فمدة ستة أقوال ووضعوا مثلاً لا يجمع هذه الأقوال
متداية ذات يوماً دماً وأربعة عشر طهر ثم يوماً دماً و
ثمانية طهر ثم يوماً دماً وسبعة طهر ثم يوماً دماً و
وثلاثة طهر ثم يوماً دماً وثلاثة طهر ثم يوماً دماً و
يومين طهر ثم يوماً دماً فلهذا خمسة وأربعون يوماً في رواية أبي يوسف
العشرة الأولى التي حدتها يوم وعاشرها طهر والعشرة
الرابعة التي طرافها طهر حيض وفي رواية محمد بن العنبر
بعد طهر هو أربعة عشر حيض وفي رواية ابن المبارك
العشرة بعد طهر هو ثمانية حيض وعند محمد بن العنبر بعد
طهر هو ستة حيض وعند أبي سهل المستدر الأول من
هذه العشرة حيض وعند الحسن الأربعة الأخيرة حيض
وما سوى ما حكم كل مجزئ يكون أيضاً صحيحاً عند
ذلك الحكم فكل صورة يكون الطهر ناقصاً فاصداً
في هذه الأقوال إن كان أحد التيمين نصاً بأكمله أيضاً
فإن كان كل منهما نصاً بالاولى والحيض وإن لم يكن
شئ منهن نصاً بكل واحدة من الأولى والثانية
استحاضت ولن تصور صورة يفهم منها الأقوال بسبب قوله
وهي هذه د د د د د د د د د د د د د د د د
د د د د د د د د د د د د د د د د
د د د د د د د د د د د د د د د د
د د د د د د د د د د د د د د د د
هذه ما يتبرئ في هذا المقام بعون الله الملك
العلام والنفساء دم يعقب الولد وهو في الاصل ولادة
المراة اذا وضعت من نفسها ونسوة نفاس وليس
في الكلام فعلاً جمع على فعال غير نساء وعند
في الصراح ولا حد لاقلة لان خروج الولد امرأة
بيسة على ان من الرحم فله حاجته الى ما يؤيد جانب
كونها من الرحم بخلاف الحيض ان لم يوجد هناك
ما يدل على انها من الرحم فجعل الامتداد من تحتها

والنفساء يومان في وقت النفساء أربعين يوماً وكل من الحيض والنفساء يمنع امتناع ما تحت الأزار كما

والنفساء يومان في وقت النفساء أربعين يوماً وكل من الحيض والنفساء يمنع امتناع ما تحت الأزار كما

او يعونا يوماً لانه دم وقت النفساء أربعين يوماً وكل
من الحيض والنفساء يمنع امتناع ما تحت الأزار كما
المباشرة والتخيذ ويجعل العتلة وملكه مستمافوقه
وعند محمد بن قيس موضع الدم فقط أو الصلوة والصلوة
لانه جماع عليه ونقصه فقط أي تقضى الصوم بالصلوة
لان الحيض يمنع وجوب الصلوة وصحة أدائها ولا يمنع
وجوب الصوم بنفس وجوب ثابته وينبغي صحته اذا
يجب القضاء اذا طهرت وتوطأ قبل غسل بانقطاع
لانه كثر ولاه هل لاحتمل يقتل او يمضى وقت صلوة
تسع الغسل والتخمير أي حل وطى من قطع دمها
لان الحيض والنفساء لا يطى من قطع الاقوال الاكثر
بان ينقطع الحيض لاقول من عشرة والنفساء لاقول
من أربعين الا اذا مضى ادى وقت صلوة تسع الغسل
والتخمير تخيذ يجعل وطئها وان لم يقتل لان الصلوة
صارت ديناً في ذمتها فطهرت حكماً فاذا انقطع لاقول
من العشرة بعد مضى ثلثة ايام او اكثر فان كان الانقطاع
بعين دون العادة يجب ان يؤخر الغسل الى وقت
الصلوة فان خافت الفوت اغتسلت وصلت
والمراد آخر الوقت المستحب لا وقت الكراهة وان
كان الانقطاع على رأس أعادتها واكثر او كانت
مشددة فتأخر الاغتسال بها وان انقطع لاقول
من ثلثة أخرت الصلوة الى اخر الوقت فاذا خافت الفوت
توضأت وصلت ثم في الصور المذكور اذا عاد الدم
في العشرة بطل الحكم بطهارتها امتداداً كانت او معددة
واذا انقطع لعشرة او اكثر تبطل العشرة بغيرها وان
يجب عليها الاغتسال وقد ذكر ان من عادتها
ان ترى يوماً دماً ويوما طهرها هكذا الى عشرة ايام

والنفساء يومان في وقت النفساء أربعين يوماً وكل من الحيض والنفساء يمنع امتناع ما تحت الأزار كما

والنفساء يومان في وقت النفساء أربعين يوماً وكل من الحيض والنفساء يمنع امتناع ما تحت الأزار كما